



رد الشركة
على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية
للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ في ٢٠٢٢/٦/٣٠

ما ورد بالتقرير:
بلغت صافي حقوق المساهمين بالشركة وفقا للظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ قيمة سالبة بنحو ٢٢٢,٤٨٧ مليون جنيه الأمر الذي يستوجب العرض على الجمعية العامة غير العادية لإعمال أحكام المادة (٦٩) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة ولائحته التنفيذية وذلك للنظر في حل الشركة أو استمرارها.

رد الشركة:
سيتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد لعرض الأمر عليها لإعمال أحكام المادة المذكورة.

ما ورد بالتقرير:
قائمة الدخل غير مطابقة لمعايير المحاسبة المصرية وتعديلاتها في هذا الشأن. فضلا عن أن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية غير كافية.

رد الشركة:
سيتم مراعاة تعديلات معايير المحاسبة المصرية بشأن قائمة الدخل والالتزام بها مستقبلا مع مراعاة زيادة تفصيلات الإيضاحات المتممة لكافة القوائم المالية.

ما ورد بالتقرير:
لم تقم الشركة بإجراء مطابقات على أرصدة بعض كبار العملاء في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقامت الشركة بمعرفتها وتحت مسؤوليتها بإرسال مصادقات لبعض العملاء هذا ولم نتلقى ردود حتى تاريخ الفحص الأمر الذي لم يمكننا من التحقق من صحة الأرصدة الظاهرة لهم في هذا التاريخ.

رد الشركة:
سيتم موافاة السادة مراقبي الحسابات بتلك المصادقات فور وصول الرد من العملاء.

ما ورد بالتقرير:
تضمنت الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ رصيد بنحو ٢,٠٠٥ مليون جنيه لدى مصلحة الضرائب العامة يمثل رصيد متراكم لما تم خصمه من مستحقات الشركة لدى العملاء ولم نواف بما يؤيد توريد العملاء لهذا المبالغ بحساب الشركة لدى مصلحة الضرائب (خصم وإضافة) أو بشهادة مستخرجة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة رصيد الشركة لدى مصلحة الضرائب.

رد الشركة:
يتعين موافاتنا بما يؤيد هذا الرصيد.

ما ورد بالتقرير:
جاري مراجعة الموقف الضريبي للشركة بالكامل، وتسوية تلك الأرصدة لدى المصلحة.

ما ورد بالتقرير:
ظهر رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٦٤ ألف جنيه وفقا للإيضاح رقم (١١) / ثانيا حيث تبين الآتي:
▪ عدم قيام الشركة بأعداد دراسة لهذا المخصص خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ في ضوء المستجدات التي طرأت على المنازعات الضريبية ومنها ورود نموذج ١٩ بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٩



بربط ضربي بنحو ٣ مليون جنيه قيمة رصيد دائنو توزيعات حصة الخدمات المركزية (وفقا للمادة ١٤٧ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥).

لم تفصح الشركة عن الموقف الضريبي لضريبة شركات الأموال عن السنوات من ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتى تاريخه.

عدم الإشارة نهائيا عن موقف ضرائب كسب العمل والقيمة المضافة والدمغة. الذمر الذي يشير الى عدم دقة المخصص المكون للنزاع الضريبي في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

يتعين الإفصاح عن الموقف الضريبي للشركة وإعداد دراسة مخصص ضرائب متنازع عليها وإجراء ما يلزم من تسويات على ضوءها.

رد الشركة:

سيتم دراسة الموقف الضريبي للشركة وإعادة النظر في المخصص بناء على تلك الدراسة.

ما ورد بالتقرير:

لم نواف بالشهادات المؤيدة للتأمينات لدى الغير البالغ رصيدها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٨٠١ ألف جنيه. يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة للتأكد من صحة تلك الأرصدة.

رد الشركة:

سيتم مخاطبة الجهات التي المودع لديها تلك المبالغ للحصول على شهادات منها بتلك الأرصدة وموافاة السادة مراقبي الحسابات بها فور ورودها.

ما ورد بالتقرير:

لم يتم إجراء المطابقة بين الشركة وأصحاب الأرصدة الدائنة (مصلحة الضرائب - حسابات دائنة للمصالح والهيئات الخ) على أرصدتهم في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى نتمكن من التحقق من صحتها.

رد الشركة:

جاري التواصل مع أصحاب الأرصدة الدائنة لإجراء المطابقات المطلوبة.

ما ورد بالتقرير:

ظهر حساب هيئة ميناء الإسكندرية بالحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ دائنا بنحو ٢٨,٦٠ مليون جنيه وقد تلاحظ في هذا الشأن ما يلي:

- بلغت قيمة استحقاقات الهيئة المعلاة لحسابها عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣,٧٩٠ مليون جنيه كما بلغت جملة المبالغ المسددة للهيئة خلال العام نحو ١,٦٩٢ مليون جنيه بصفة دائنية بحساب الهيئة بنحو ٢,٠٩٧ مليون جنيه وهو ما يتناقض مع زيادة رصيد الهيئة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٣,٩٤٦ مليون جنيه عن رصيد العام السابق ٢٠٢١/٦/٣٠ وبفرق قدره ١,٨٤٩ مليون جنيه لم نقف على طبيعته وأسبابه.
- تم إثبات استحقاقات إيجارات الهيئة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بشكل تقديري بمعرفة الشركة دون الحصول على فواتير أو مطالبات من الهيئة تؤيد قيمتها لاسيما وان الشركة سلمت العديد من المساحات المؤجرة للهيئة خلال العام كما لم تقم الشركة بعمل مطابقة مع الهيئة على صحة رصيد الهيئة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ طرف الشركة.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة مع هيئة ميناء الإسكندرية وموافاتنا بها وبالمؤيدات الخاصة باستحقاقات الهيئة عن الإيجارات وخلافه للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبحث الفروق المشار إليها وإجراء التصويب اللازم.





رد الشركة:

تم بالفعل تشكيل لجنة من الشركة ومخاطبة هيئة ميناء الإسكندرية لتحديد موعد لبدء أعمال اللجنة في مطابقة كافة المبالغ المستحقة على الشركة والوقوف على أصل تلك المبالغ ومدى قانونية ربطها على الشركة من عدمه إلا أننا لم نتلقى ردا من الهيئة حتى تاريخ إعداد هذا الرد.

ما ورد بالتقرير:

تضمنت مصروفات الفترة نحو ٢,٦٢٩ مليون جنيه قيمة المصاريف الإدارية المرتبطة بالقروض الممنوحة للشركة من الشركة القابضة للنقل البحري والبري بموجب خطاب الشركة القابضة رقم ٢٢٨٥ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١ دون أن نقف على كيفية احتسابها ومن ثم الوقوف على صحتها من عدمه. يتعين موافاتنا بما يفيد كيفية احتساب تلك المصروفات.

رد الشركة:

كما هو واضح من تاريخ ورود خطاب الشركة القابضة للنقل البحري والبري أنه قد تم إخطارنا بتحميل الشركة بهذا المبلغ بعد الانتهاء من إعداد المركز المالي للشركة مما اضطرنا لتعديل المركز المالي مرة أخرى وأخذ هذا المبلغ في الاعتبار ولم نتمكن من الوقوف على الطريقة التي تم احتساب هذا المبلغ بها في حينه إلا أن الشركة قد قامت بمطابقة الأرصدة مع الشركة القابضة للنقل البحري والبري والحصول على مصادقة بتلك الأرصدة.

ما ورد بالتقرير:

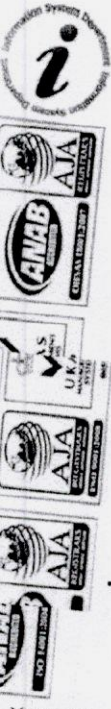
تضمنت إيرادات متنوعة - مخصصات انتفى الغرض منها نحو ١,١٣٦ مليون جنيه يمثل تخفيض اضمحلال العملاء المكون عن رصيد مديونية شركة الاتحاد العربي (فامكو) في ٢٠٢١/٦/٣٠ بالرغم من أن رصيد مديونية العميل في ذات التاريخ بنحو ٤٣٦ ألف جنيه وهو ما يشكك في عمل اضمحلال للعميل بهذا المبلغ خاصة وان الشركة لم توافقنا بما يؤيد تكوين اضمحلال لهذا العميل في ٢٠٢١/٦/٣٠. يتعين إجراء التصويب اللازم.

رد الشركة:

قامت الشركة بتكوين اضمحلال لهذا العميل وقت إقامة الدعوى القضائية عليه لعدم سداده مبلغ ١,١٣٦ مليون جنيه وتم الحكم في تلك الدعوى لصالح الشركة بالمبلغ مضافا إليه الفوائد وقام العميل بسداد مبلغ الدين بالكامل على أقساط شهرية (١٠٠ ألف جنيه شهريا) وتمت تغطية مبلغ المديونية البالغ ١,١٣٦ والمكون عنه المخصص بالكامل وعلى ذلك قامت الشركة بتخفيض مبلغ اضمحلال العملاء بتلك القيمة.

ما ورد بالتقرير:

وجود العديد من مظاهر الضعف والقصور في إجراءات الرقابة والضبط الداخلي لأعمال المدفوعات وتسويات العهد المالية بالشركة وكذلك فيما يختص بالدورة الدفترية والمستندية بها حيث لوحظ عدم انتظام القيد أول بأول بالدفاتر الممسوكة والاعتماد في إمساك العديد من الدفاتر واليوميات المحاسبية (يوميات المدفوعات والتسويات ودفاتر الأصول الثابتة وخلافه) على برنامج الاكسيل بالحاسب الآلي كبديل غير محكم رقابيا فضلا عن عدم استيفاءه الاشتراطات التي نص عليها قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن إصدار معايير تنظيم إمساك الممولين للحسابات الإلكترونية. نوصي باتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل القضاء على مظاهر القصور في إجراءات الرقابة والضبط الداخلي.





رد الشركة:

نتيجة لبلوغ العديد من العاملين بالإدارة المالية السن القانونية للتقاعد وعدم وجود تعيينات جديدة بالشركة تعوض خروج هؤلاء العاملين مما أدى لقلّة عدد العاملين بالإدارة تحمل الشخص الواحد للعديد من الحسابات والمهام الأمر الذي اضطرنا في النهاية للاستعانة بالحاسب الآلية لتيسير جزء من تلك الأعمال ومع هذا فالمتبع هو استخراج طباعة خاصة بأى حساب يتم إمساكه من خلال الحاسب الآلي (نسخة ورقية) والاحتفاظ بتلك النسخ مرتبة ومفهرسة شهريا للرجوع إليها عند الحاجة وإحكاما للرقابة الداخلية.

ما ورد بالتقرير:

تم جرد الأصول الثابتة ومطابقة نتائجها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وتم حساب الإهلاك بنفس الأسس المتبعة في السنوات السابقة مع ملاحظة الآتي:

■ بلغ صاف القيمة الدفترية للأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٨٦ ألف جنيه فقط (منها وسائل نقل وانتقال بنحو ١٦٦ ألف جنيه والبالغ قيمتها الدفترية نحو ٤١,٤٢٨ مليون جنيه) الأمر الذي يشير الى استنفاد الإهلاك لكامل قيمة أصول الشركة وعدم إحلال تلك الأصول بأخرى جديدة منذ سنوات على أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لدى نظر الجمعية العامة غير العادية في استمراريته الشركة من عدمه. كما تبين ما يلي:

أ- بلغت القيمة الدفترية لوسائل النقل والانتقال الصالحة للعمل نحو ٢١,١٩٩ مليون جنيه بنسبة ٥١,١٧٪ بينما بلغت قيمة العاطلة نحو ٢٠,٢٢٩ مليون جنيه بنسبة ٤٨,٨٣٪.

ب- بلغت قيمة وسائل النقل والانتقال الصالحة والمتوقفة بدون عمل نحو ١٦,٥٠١ مليون جنيه بنسبة ٧٧,٨٪ من إجمالي وسائل النقل والانتقال الصالحة والمتاحة للعمل حيث بلغت ساعات التشغيل الفعلية عن الفترة ٢٥ ألف ساعة تمثل نسبة ١١,٣٤٪ من عدد ساعات التشغيل النمطية البالغة نحو ٢٢٢ ألف ساعة.

■ تضمين الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ قيمة أصول مكهته من عدة سنوات بموافقة مجلس الإدارة بلغت جملتها نحو ٣,٩٨٠ مليون جنيه.

يتعين ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من وسائل النقل والانتقال المتاحة، وإصلاح الأعطال الموجود بها مع التصرف الاقتصادي في المعدات الغير مجدي اقتصاديا إصلاحها، ووضع خطة للإحلال والتجديد للمعدات المهلكة والمستغنى عنها حال موافقة الجمعية العامة غير العادية على استمرار الشركة من عدمه وفقا للمادة ٦٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة.

رد الشركة:

تحاول الشركة تعظيم الإيرادات الناتجة عن المعدات من خلال تأجيرها للغير لعدم وجود نشاط شحن وتفريغ بالشركة نظرا للاتجاه العالمي لتحوية البضائع بالإضافة إلى وجود العديد من شركات القطاع الخاص والتي تمارس ذات النشاط وهي غير محملة بأعباء المصروفات الثابتة والتي تمكنها من تخفيض أسعارها عن تلك المعروضة من جانب شركتنا الأمر الذي يمكن تلك الشركات من الاستحواذ على النسبة الضئيلة المتبقية من واردات وصادرات البضائع العامة.





ما ورد بالتقرير:

لم تتضمن قائمة الدخل لآية عوائد عن استثماراتها طويلة الأجل في بعض الشركات خلال الفترة المنقضية من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ والأعوام السابقة والبالغ جملتها نحو ٧٤٦ ألف جنيه. يتعين إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات وبحث ودراسة عمل اضمحلال لتلك الاستثمارات من عدمه.

رد الشركة:

سيتم بحث ذلك الأمر وإجراء التصويبات اللازمة.

ما ورد بالتقرير:

تم جرد المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها، حيث بلغ تكلفته في ذات التاريخ نحو ١١,٤٧٦ مليون جنيه دون أن تقم الشركة بتقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية إيهما اقل وفق ما تقضى به أحكام الفقرة (٥) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢- المخزون الصادرة بقرار معالي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٣ لسنة ٢٠٢٠ حيث لوحظ تضمين المخزون أصنافا راكدة (طبقا لحصر الشركة) بنحو ٦,١٠٥ مليون جنيه بنسبة ٥٣,٣٪ من إجمالي المخزون نتيجة استغناء الشركة عن المعدات التي تخدمها تلك الأصناف. يتعين ضرورة التصرف الاقتصادي في المخزون الراكد مع ضرورة تقييم المخزون وفقا للمعيار المحاسبي رقم (٢) - معيار المخزون.

رد الشركة:

المخزون الراكد عبارة عن قطع غيار ومهمات لمعدات تم التخلص منها نهائيا وعرضت في أكثر من مزاد سابق ولم تلاقى قبولا نظرا لأن المعدات التي تخدمها انقرضت من الأسواق. ولذلك سيتم طرح فكرة إعادة التقييم وفق الفقرة (٥) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢- المخزون، لأن تلك الأصناف أسعارها الدفترية تختلف تماما عن قيمتها البيعية وهو السبب الرئيسي الذي يمنع عملية البيع لتلك الأصناف وعليه فإذا تم إعادة تقييمها وفق أسعار السوق سيصبح من السهل التخلص منها.

ما ورد بالتقرير:

ظهر حساب العملاء في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مدينا بنحو ٣,٩٣٠ مليون جنيه (بعد خصم اضمحلال للعملاء بنحو ١,٩٤٨ مليون جنيه) بينما بلغ الرصيد الدائن نحو ألف ٣٢٤ جنيه وقد تلاحظ الآتي:

- تضمن حساب العملاء أرصدة متوقفة منذ سنوات بلغ جملة ما أمكن حصره منها نحو ٣,٠٨٢ مليون جنيه دون أن نقف على الإجراءات التي اتخذتها الشركة لتحصيل تلك المديونيات وفيما يلي أمثلة لمديونيات العملاء المتوقفة:

رصيد بنحو مليون جنيه

رصيد بنحو ١,٢٧٣ مليون جنيه

رصيد بنحو ٢٨١ ألف جنيه

رصيد بنحو ٣٧١ ألف جنيه

شركة تبارك للأسمدة

يوجو اليكس

المصرية للملاحة

يورو شيبينج ايجيبث

كما لم نواف بدراسة اضمحلال لأرصدة العملاء في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حيث لم نقف على الاضمحلال المكون عن مديونية كل عميل على حده منها ومن ثم لم نتمكن من الحكم على كفاية الاضمحلال المكون من عدمه.

يتعين موافاتنا بدراسة اضمحلال لأرصدة العملاء في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والإفادة عن الإجراءات التي اتخذتها الشركة نحو تحصيل تلك المديونيات.



- تضمن الرصيد نحو ١٦١ ألف جنيه تمثل مديونية العميل / ماتينا للملاحة وقد قامت الشركة برفع دعوى قضائية برقم ١٢٩٥ لسنة ٢٠٠٢ وصدر حكم لصالح الشركة بمبلغ ٩٥٠٠٦ جنيه بالإضافة الى الفوائد القانونية إلا انه لم يتم تنفيذ الحكم حتى تاريخه.
- يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ الأحكام الصادرة وتحصيل مستحقات الشركة حفاظا على أموالها.
- تضمن حساب العملاء في ٢٠٢٢/٦/٣٠ أرصدة دائنة مرحلة من عدة سنوات بلغت نحو ٣٢٤ ألف جنيه لم تقم الشركة ببحثها والوقوف على أسباب توقفها ومن ثم لم نقف على طبيعتها.
- يتعين بحث تلك الأرصدة واتخاذ ما يلزم نحو تسويتها

رد الشركة:

تحاول الشركة باستمرار ممثلة في الإدارة القانونية متابعة المديونيات المتوقفة لدى العملاء لمحاولة تحصيلها أو الوصول لاتفاق لسداد تلك المديونيات على أقساط وكذا البحث عن طرق لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد بعض العملاء.

ما ورد بالتقرير:

تضمنت الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ رصيد متوقف لتكلفة المعاش المبكر بنحو ٢١٩ ألف جنيه مقابل وجود رصيد متوقف تحت مسمى "مجنب لحين إجراء مصادقة ومطابقة مع الشركة القابضة" بالحسابات الدائنة بنحو ٦١٩ ألف جنيه لم يتم تسويه كلاهما لعدم إجراء المطابقة.

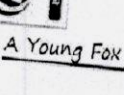
رد الشركة:

تم مخاطبة الشركة القابضة عن مبلغ تكلفة المعاش المبكر والتي تم صرفها للعاملين الذين تم خروجهم للمعاش المبكر وأفادت عند ورود مصادقة من صندوق إعادة الهيكلة سيتم استنزال المبلغ وإجراء ما يلزم من تسويات.

ما ورد بالتقرير:

تضمنت الحسابات الدائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ العديد من الأرصدة الى تزايد من عام لآخر دون سداد لتلك الالتزامات المتراكمة منها:

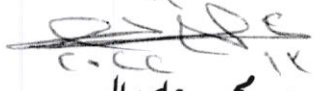
- نحو ١٧٢,٧ مليون جنيه قرض الشركة القابضة للنقل البحري والبري منها ١٢,٧ مليون جنيه تمويل خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.
 - نحو ١٤,٧٠٥ مليون جنيه مستحقة للبيئة القومية للتأمين الاجتماعي.
 - نحو ٢,٦ مليون جنيه مستحقة لمصلحة الضرائب (ضريبة القيمة المضافة).
 - مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه تمثل تكاليف الرقابة المستحقة للجهاز المركزي للمحاسبات.
- يتعين سرعة إجراء ما يلزم من مطابقات على تلك الأرصدة وضرورة وضع رؤية مستقبلية للوفاء بالالتزامات المتراكمة درءا للغرامات المقررة قانونا.





رد الشركة:
تعاني الشركة منذ عدة سنوات من أزمة سيولة ناتجة عن انخفاض الإيرادات وارتفاع المصروفات ويتم تعويض تلك الفجوة التمويلية عن طريق قروض من الشركة القابضة للنقل البحري والبري لتسيير أعمال الشركة الأمر الذي نتج عنه تراكم مديونيات لبعض الجهات التي لم تتمكن الشركة في ظل تلك الأزمة من الوفاء بالتزاماتها تجاه تلك الجهات.

العضو المتدرب التنفيذي


عائ محمد على السيد



تحريراً في ١٣/٩/٢٠٢٢

